

تحرك عاجل

حرمان أحد المدافعين عن حقوق الإنسان من الاتصال بمحاميه

أمرت محكمة عسكرية إسرائيلية في 4 فبراير/ شباط الجاري بتمديد فترة استجواب المدافع الفلسطيني عن حقوق الإنسان، حسن كراجه، 9 أيام إضافية. كما جرى تمديد صلاحية أمر الصادر عن السلطات الأمنية والقاضي بحرمانه من الاتصال بمحاميه حتى السادس من الشهر الجاري.

ويذكر أن هذه هي المرة الثانية التي تقوم فيها محكمة عسكرية إسرائيلية بتمديد فترة استجواب حسن كراجه منذ اعتقاله أثناء تواجده في منزله بقرية صفا الواقعة على مقربة من رام الله في 23 يناير/ كانون الثاني الماضي.

وبحسب ما أفاد به شقيق حسن، فلقد قامت القوات الإسرائيلية بتفتيش المنزل مدة ثلاث ساعات بينما كان حسن يخضع للاستجواب خارج المنزل وهو معصوب العينين، ومكبل اليدين، قبل أن يجري اقتياده إلى مركز احتجاز المسكوبية (المعروف باسم المجمع الروسي) في القدس.

وجرى نقل حسن كراجه في 24 يناير/ كانون الثاني إلى سجن جلامة شمالي إسرائيل حيث مُل أمام محكمة عسكرية هناك، والتي أمرت بدورها بتمديد فترة احتجازه 12 يوماً آخرًا. ولقد أصدرت السلطات الأمنية المسؤولة عن استجواب حسن أمراً في نفس اليوم تحرمه بموجبه من الاتصال بالمحامي، وهو الأمر الذي جرى تمديد صلاحيته بواقع يومين إضافيين اعتباراً من 4 فبراير/ شباط الجاري.

وفي 29 يناير/ كانون الثاني، قامت مؤسسة الضمير الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان بتقديم التماس تحتج فيه على الأمر الصادر بتمديد فترة استجواب حسن دون الاتصال بمحاميه. بيد أن المحكمة العسكرية قد رفضت قبول الاستئناف في 31 يناير الماضي.

وأخبر شقيقه منظمة العفو الدولية أن حسن كراجه يعاني من التهاب وإصابة في الظهر جراء حادث تعرض له، وأنه يحتاج بالتالي إلى الحصول على علاج وإشراف طبي بشكل يومي. كما قال شقيق حسن أن القوات الإسرائيلية قد منعت شقيقه من تناول أدويته ليلة اعتقاله. وأضاف أن سلطات سجن جلامة قد استدعت أفراد عائلة حسن يوم 3 فبراير، وطلبت منهم تزويدها بأدوية حسن وتقاريره الطبية دون أن توضح الأسباب.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعبرية، أو الإنكليزية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية كي تسمح لحسن كراجه بالاتصال بمحاميه فوراً؛
- ودعوتها إلى إخلاء سبيل حسن ما لم يجر توجيه تهمة معتبرة دولياً إليه، وذلك في إطار إجراءات تراعي المعايير الدولية الخاصة بالمحاكمات العادلة؛
- ومناشدة تلك السلطات كي توفر الحماية لحسن كراجه من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح له بالحصول على الرعاية الطبية الضرورية التي يحتاج.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 19 مارس/ آذار 2013 إلى:

رئيس الوزراء بينيامين نتنياهو مكتب رئيس الوزراء 3 شارع كابلان ص.ب. 187 كريات بن غوريون، القدس 91950 فاكس: +972 3 569 4526 البريد الإلكتروني: b.netanyahu@pmo.gov.il Pm_eng@pmo.gov.il المخاطبة: السيد رئيس الوزراء	النائب العسكري العام العميد داني عفروني 6 شارع ديفيد إلبعازر هاكيريا، تل أبيب إسرائيل فاكس: +972 3 569 4526 البريد الإلكتروني: avimn@idf.gov.il المخاطبة: سعادة النائب العام	ونسخ إلى: نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع إيهود باراك وزارة الدفاع 37 شارع كابلان، هاكيريا تل أبيب 61909 فاكس: +972 3 972 69 16940/62757 المخاطبة: السيد الوزير
--	---	---



كما يرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين الإسرائيليين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم ستترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

حرمان أحد المدافعين عن حقوق الإنسان من الاتصال بمحاميه

معلومات إضافية

ألقي القبض على حسن كراجه (29 عاماً) أثناء تواجده في منزله بقرية صفا بالقرب من رام الله بالضفة الغربية المحتلة. وبحسب ما أفاد به شقيقه، فلقد اقتحم حوالي 20 ضابطاً المنزل عند الثانية والنصف صباحاً بدون إبراز مذكرة تفتيش، وقاموا بفصل النساء عن الرجال في غرفتين مختلفتين قبل أن يبادروا بتفتيش المنزل الذي بدا في حالة من الفوضى بعد أن أنهوا عملية التفتيش. كما قاموا أيضاً بمصادرة ثلاثة حواسيب وبعض الوثائق والصور الشخصية. وبحسب شقيقه أيضاً، فقد غلب على سلوك أولئك الضباط العنف، وقاموا بتوجيه تهديدات لأفراد العائلة.

ويذكر أن حسن كراجه هو منسق برامج الشباب في حملة "أوقفوا الجدار"، وسبق له وأن تعرض للكثير من المضايقات على أيادي القوات الإسرائيلية، كان آخرها في مايو/ أيار 2012، وذلك حينما داهمت قوات الأمن الإسرائيلية مكاتب حملة أوقفوا الجدار. وقبيل انضمامه للحملة، عمل حسن كراجه كمنسق شبابي لأحد المشاريع التنموية الذي يضم ثلاث من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، وهي: معهد تامر، ومركز تنمية معان، ومركز بيسان للبحوث والإنماء. كما سبق لحسن وأن كان السفير الشاب لمنتدى الفكر العربي، وممثل الشباب الفلسطيني في الكثير من المؤتمرات الدولية في مختلف أنحاء العالم. كما أن حسن هو أحد أعضاء مركز حنظلة الثقافي في قريته، صفا.

هذا، ويُعد اعتقال حسن كراجه جزءاً من نمط من المضايقات التي تمارسها القوات الإسرائيلية بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي حوالي الساعة الواحدة من بعد منتصف ليل 15 أكتوبر 2012، اعتقلت إسرائيل الباحث في حقوق الإنسان أيمن ناصر، وهو أحد زملاء حسن كراجه، في مركز حنظلة الثقافي، وذلك أثناء تواجده هو الآخر في منزله. وبحسب ما أفادت به مؤسسة الضمير، فلقد استمرت المداهمة حوالي ساعة ونصف الساعة، اقتيد بعدها أيمن إلى مركز احتجاز المسكوبية بالقدس.

وفي 8 نوفمبر/ تشرين الثاني، قضت محكمة عسكرية بتمديد فترة احتجاز أيمن ناصر سبعة أيام إضافية، وذلك للمرة الرابعة على التوالي منذ اعتقاله. ولقد أخبر أيمن محاميه أنه خضع للاستجواب مدة 20 ساعة يومياً. كما قال أنه أجبر على البقاء في وضعية مجهزة طيلة فترة الاستجواب، وذلك بالجلوس على كرسي بينما قُبِدت يداه خلف ظهره.

كما أُحيل أيمن ناصر للمثول أمام محكمة عسكرية في 12 ديسمبر 2012، حيث تضمنت التهم التي تُليت عليه الانتساب لعضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المحظورة في إسرائيل، والمشاركة في أنشطة الجبهة الرامية إلى تقديم المساعدة للأسرى. وبحسب ما أفاد به محاميه، فيصر موكله أيمن ناصر على إنكار التهم المسندة إليه كافة، وأن قيامه بأنشطته التضامنية مع السجناء قد جاء بصفته مدافع عن حقوق الإنسان يعمل في مؤسسة الضمير ومركز حنظلة الثقافي. ولا زالت جلسات محاكمته مستمرة، حيث انعقدت آخرها في 4 فبراير الجاري. ولا يزال أيمن قيد الاحتجاز بالطبع في سجن عوفر بالقرب من رام الله.

الاسم: حسن كراجه

الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 13/27 ، رقم الوثيقة: MDE 15/002/2013 ، الصادر بتاريخ 5 فبراير 2013.